

## أوروبا: من احتجاجات المهمشين إلى «داعش»

يمكن من الفاعلين السياسيين بها، بهدف فرض رقابة اجتماعية وسياسية على السلطة ومنعها من استخدام المزيد من أجهزة الدولة ضد هؤلاء المهمشين. هذا الضغط هو الذي أجبر السلطات في أوروبا عموماً على التراجع عن المقاربة الأمنية واعتماد المنطق السياسي في التعامل مع أي ظواهر عنف تشهدها الأحياء التي يسكنها مهاجرون. سمح ذلك ليس فقط بفهم الاحتجاج ضمن الممكنات السياسية له، بل أيضاً جعله يتوسّع داخل المجتمعات الأوروبية، على قاعدة أنه فعل سياسي موجّه لاسترداد حقوق قامت السلطة بمصادرتها، مستخدمة للحيلولة دون انتزاعها مجدداً شتى وسائل العنف التي تملكها.

الطور «الداعشي»

في مرحلة لاحقة بدأ هذا النقاش يشهد تراجعاً، وخصوصاً حين شرعت أحزاب

مع الأمر، عبر تحويل القضية إلى شأن عام يهّم كل شرائح المجتمع وليس فقط السلطة وأجهزتها. وهي بذلك لم تكن تحوّلها إلى ذريعة للصراع على السلطة (على اعتبار أنّ النقاش بشأنها كان يحصل داخل المؤسسات المنتخبة التي يوجد فيها ممثلون للسلطة والمعارضة) بقدر ما كانت تسعى إلى إشراك أكبر عدد

أصبح التداخل بين  
مختلف العوامل التي  
تحض على العنف كبيراً

لم يعد العنف المنتقل في شوارع أوروبا مجرد عارض لشك الدمج (ا ب ب)



## استجواب وزير الدفاع العراقي كشف بعض المستور

وكما تمكنت القوى الأمنية بكل مكوناتها، من جيش وشرطة و«حشد شعبي»، من تحقيق انتصارات واضحة وبيئة، فإن هذه الفرصة الجديدة التي أتاحتها استجواب وزير الدفاع وما طرحه فيه وما أحدثه، وهو قطة من بحر الفساد والإفساد والاستهانة بالثروات والقيم والشعب، تتطلب تأكيدها والإسراع في المحاكمة وتفعيل القضاء وضرب المتورطين. فالفساد والإرهاب، والفاقدون والإرهابيون، متشابهون ومشتركون سوية في الخراب العام والدمار المشترك وتوسيع النهب والتخلف والفقر وتشويه أو تعطيل التنمية والحقوق والمشارك الإنساني.

ما إن انتهى استجواب وزير الدفاع، حتى بدأت القوى السياسية. ولا سيما المشتركة في عمليات الفساد والارتكاب والمساومات والتخادع مع «داعش» والقوى الداعمة له. بالتحرك على جميع الجبهات، وخصوصاً الإعلامية، لتشويه القضية الحقيقية ومحاولات صرف النظر عنها أو العمل على تبهينها والإيعاز إلى مرتزقتها من وسائل إعلام ومحللين سياسيين وغيرهم، بإنجاز المتطلب منهم في هذه القضية وغيرها، كما سجلت أحداث وقضايا أخرى سابقة.

ما يثير الانتباه هو التناقض في مواقف «اتحاد القوى العراقية»، (وهو أكبر ائتلاف للمكث السنوية في مجلس النواب - هكذا يقدم نفسه وإعلامياً)، المرشح لوزير الدفاع، في توجبه وإصداره بيانات عدة وتصريحات كانت تدافع عن وزير الدفاع وتستنكر وتدين استجوابه، واعتبرت الاستجواب استهدافاً لشخصه وإنجازاته وللاتحاد والمكث ولم تصل بعد إلى خارج العراق. بينما اختلف الخطاب بعد الاستجواب، فاعتبر رئيس

أجباله، مهمة وواجب وطني وقانوني وأخلاقي. نهب المال العام بأية صورة أو أي أسلوب هو فساد مخز، وهو خرق للقانون وانتهاك لقواعده وإساءة احترام لمبادئه وللمجتمع العراقي. ويتطلب الإسراع في المحاسبة والمحاكمة من دون خضوع أو ارتهان للمحاصصة والتقسيمات والمساومات و«بوس اللحى» وإهدار الثروات، وبالتالي السماح للمجرمين بالإفلات من العقاب الواجب حسب الجرم والسلوك. شغلت الجرة والاتهامات الرأي العام وتناولتها وسائل الإعلام والتواصل وردتها بيانات سياسية متسرعة تفضح بعضها ما تحت سطورها والجهات الضالعة والمتستررة على جرائم الفساد والنهب والارتكاب. ولا بد هنا من التحلي بالجرأة ذاتها أو بالأقوى منها في فتح كل الملفات في هذه القضايا، إذ إن مكافحتها تتوازي مع حرب الشعب العراقي ضد الإرهاب والتعدي على الأرض والعرض والدين.

نهب المال العام  
بأي صورة أو أي أسلوب  
هو فساد مخز

الطور «الاحتجاجي» الذي تقوده «داعش» حالياً.

الطور السياسي للاحتجاج

المشكلة الأساسية في هذا الانتقال، بالإضافة إلى اعتماده على صراعات الهوية، هي في خسارة التعاطف الذي ناله الاحتجاج حينما كان موجهاً ضد أجهزة الدولة. في ذلك الوقت كانت القطاعات الاجتماعية في أوروبا لا تزال خارج الاستقطاب الذي حصر المواجهة لاحقاً بين الأجهزة الأمنية والتنظيمات الفاشية، وكان ثمة إمكانية لجعلها تلعب دوراً في مساندة الشرائح الاجتماعية المهمشة التي تتعرض للتمييز من جانب الدولة. الصراع هنا كان على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشرائح، وعبره كانت الأحزاب المساندة لحقوق المهاجرين - وهي كثيرة ولا تقتصر على اليسار فقط - تكسر الاحتكار الأمني الذي يميّز تعامل السلطة

لم يعد العنف المنتقل في شوارع أوروبا مجرد عارض لشك الدمج (ا ب ب)

الدولة العراقية منذ الاحتلال عام 2003 حتى الآن، وشملت شخصيات بارزة في البرلمان، بدءاً من رئيسه سليم الجبوري، (نائب الأمين العام للحزب الإسلامي في العراق، فرع جماعة الإخوان المسلمين العالمية وعضو قيادة تحالف القوى العراقية)، إلى نواب من كتلته وخارجها، الحاليين وسابقين. وثبتت تلك الخطة تلك الاتهامات بالأسماء والأحداث والدلالات، كذلك أعلن خلالها تعرضه شخصياً لضغوط ومساومات لإسراع صفقات غير قانونية في عقود تسليح وتغذية الجنود وشراء سيارات، وكذلك التوسط لإصدار تعيينات وتنقلات خارج الضوابط واستحصال عمولات ورشى مقابلها، إضافة إلى ممارسات ابتزازية مختلفة بهدف الحصول على امتيازات ومكاسب غير مشروعة. ومع ذلك، لا يشكل كل هذا الصورة الكاملة عن الفساد والإفساد بشكل عام وفي الوزارة ذاتها بشكل خاص، إذ بينت أوراق الوزارة منذ الاحتلال أنها بؤرة فساد رهيب، «بلعت» مليارات الدولارات من المال العام للشعب العراقي، واشتركت السفارة الأميركية في تهريب الفاسدين الذين فضحتهم سابقاً وحاولت التغطية وإخفاء الكثير من تلك الأوراق. وإذا كان ما صرح به وزير الدفاع علناً في جلسة استجوابه قد أحدث هزة في بحيرة الخراب العام، فإن الاستمرار فيها من قبله ومن غيره في تعرية صفحات الفساد والمفسدين الذين شوهوا سمعة الشعب العراقي وأذلوه في تصرفاتهم هذه ونهب خيراته وتخادمهم مع أعدائه ممن يتربصون به ويعملون ليل نهار لتمزيقه وتفتيته وإلهائه الدائم بالبحث عن احتياجاته الأساسية ومستقبل

كاظم الموسوي \*

يُحسب لمجلس النواب العراقي منذ تاسيسه الجديد بعد انتخابات عام 2005، استجواب وزير دفاع، برغم أنها ليست المرة الأولى التي تحصل مع وزير أو رئيس وزراء، لكن الاستجوابات كانت اعتيادية من دون أن تحدث ضجة. وكذلك يسجل لحضور وزير الدفاع العراقي، خالد العبيدي، في هذه الظروف، إلى قبة البرلمان، وهي أيضاً ليست للمرة الأولى. العبيدي استجوب علناً ونقل الاستجواب عبر شاشات الفضائيات، ما مثل تجربة جديدة لكنها صادمة، ولا سيما بما احتوت من سجالات ولما كشفت من مستور، ولما فتحت من ملفات مطوية وفجرت من غضب مكتوم. وشهدت الجلسة فضح النواب لأنفسهم وتعرية لخباياهم أولاً، وللمسياسة العامة التي جاءت بهم وبحكوماتهم ثانياً، ولما سيحصل بعدها من ارتدادات أو بروز صراعات مثل الجمر تحت الرماد، ثالثاً.

حوّل وزير الدفاع خالد متعب العبيدي (الموصل 1959، وهو مهندس طيار عسكري وحاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية)، استجوابه داخل البرلمان (في الأول من الشهر الجاري) إلى ساحة هجوم على مستجوبيه والضاغطين عليه في هذه الظروف العسكرية الصعبة من تاريخ العراق. ونجح العبيدي في لفت الانتباه إلى ما طرحه هو في هجومه، ما غطى على ما استدعي من أجله للاستجواب، برغم أنه أقر ببعض ما ووجه به. وكانت «خطة» هجومه مدوية، تركت تداعيات مباشرة، وصرحت بتأكيد الاتهامات بالفساد المستشري في